# الامتثال لمعايير الجودة الشرعية كآلية للتحوط من مخاطر عدم الالتزام وفقدان الثقة في المصارف الإسلامية –دراسة ميدانية في فروع مصرف السلام شرق الجزائر–

# Compliance with legitimate quality standards as a mechanism to hedge against the risks of non-compliance and loss of confidence in Islamic banks - field study at the branches of the Bank of Peace in eastern Algeria

**بارة سهيلة***

**جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر**

Souheila.bara@univ-annaba.dz

**تاريخ الاستلام: 2022/08/22 تاريخ القبول: 2022/11/28 تاريخ النشر: 2022/12/30**

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى معرفة مساهمة الامتثال لمعايير الجودة الشرعية في التحوط من مخاطر عدم الالتزام وفقدان الثقة في فروع مصرف السلام شرق الجزائر، لتحقيق أهداف الدراسة أُعتُمد على الاستبيان لجمع البيانات ومعالجتها بواسطة برنامجSPSS, انطلقت الدراسة من فرضية وجود علاقة بين متغير الامتثال لمعايير الجودة الشرعية، ومتغير التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية 0.05، أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقات ارتباط معنوية بين المتغيرات، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد الامتثال للفتوى وإرشادات الهيئة الشرعية وتتبع الضبط الشرعي في الأنشطة ومنتجات المصرف أدى ذلك إلى التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي، ونتج عنه الحفاظ على سمعة المصرف وكسب ثقة الزبائن جراء السمعة الجيدة. خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها تفعيل دور الرقابة والتدقيق الشرعي للتأكد من الامتثال الشرعي للمصارف الإسلامية.

**الكلمات المفتاحية:** الامتثال، الجودة الشرعية، عدم الالتزام، فقدان الثقة، مصرف السلام.

**تصنيف JEL** : E42 , G32, G21, G24

**Abstract:**

---

* **المؤلف المرسل**

The study aims to determine the contribution of compliance with legitimate quality standards to the risk of non-compliance and loss of trust in the branches of the Bank of Peace in eastern Algeria, in order to achieve the objectives of the study. SPSS The study proceeded from the premise of a relationship between variable compliance with legitimate quality standards and the variable hedging risk of legitimate non-compliance at a moral level of 0.05, The results of the tests showed the existence of moral correlations between the variables and this indicates that the more compliance with the advisory opinion and the guidance of the Shari 'a and the tracking of the legitimate control in the activities and products of the bank all led to the hedging of the risks of lack of legitimate commitment and resulted in preserving the bank's reputation and winning the trust of customers due to good reputation.

**Keywords:** Compliance, legitimate quality, non-commitment, loss of trust, Al Salam Bank.

**JEL Classification Codes:** E42 , G32, G21, G24.

**مقدمة:**

إنّ المصارف الإسلامية مؤسسات ألزمت نفسها بخصوصية الالتزام بالمعايير الشرعية، إضافة إلى المعايير الاقتصادية والمالية، فقد وُضِعَت في البعد البؤري من الاهتمام والمراقبة من قبل الجمهور؛ لذلك يضطلع المتخصصون والمهتمون بالظاهرة المصرفية الإسلامية بدور الرقابة والتفحص لسلوكها.

تواجه البنوك الإسلامية العديد من المخاطر من بينها خطر عدم الالتزام الشرعي، ولمواجهته تلتزم بعدة سياسات تقترحها عليها هيئات الرقابة، وكذلك وُضعت هيئة تصنيف لوضع معايير ومنحها للمصرف جراء التزامه بالضوابط الشرعية، كما أنّ تحصيل جودة العمل المصرفي يتأتى بفاعلية التدقيق الشرعي وكفاءة المراقب والمدقق. وهناك من يعتقد أن نظام الجودة يستخدم من أجل "تصويب الخلل"، فيما يرى آخرون أنه نظام "لمنع الخلل".

**الإشكالية:** جاء هذا البحث يستشكل غياب الامتثال للمعايير الشرعية في المصارف الإسلامية، الأمر الذي يهدد سمعتها ويفقد الزبائن المهتمين بالالتزام الشرعي، ولهذا نحاول معرفة ذلك في مصرف السلام من خلال طرح السؤال التالي:

**ما مدى مساهمة امتثال المصارف الإسلامية لمعايير الجودة الشرعية في التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي وفقدان الثقة في مصرف السلام الجزائر؟**

تتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية منها:

-هل توجد علاقة ارتباط بين امتثال المصارف الإسلامية لمعايير الجودة الشرعية وتحوطها من مخاطر عدم الالتزام الشرعي وفقدان ثقة العملاء عند مستوى معنوية 0.05؟ .

-هل يوجد أثر معنوي لامتثال المصارف الإسلامية لمعايير الجودة الشرعية وتحوطها من مخاطر عدم الالتزام الشرعي وفقدان ثقة العملاء عند مستوى معنوية 0.05؟ .

-هل يتحوط مصرف السلام من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عن طريق امتثاله لمعايير الجودة الشرعية؟ .

**فرضيات البحث:**

-هناك علاقة ارتباط معنوية بين الامتثال لمعايير الجودة الشرعية والتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية 0.05.

–يوجد أثر معنوي لامتثال المصارف الإسلامية لمعايير الجودة الشرعية على تحوطها من مخاطر عدم الالتزام الشرعي وفقدان ثقة العملاء عند مستوى معنوية 0.05.

–يوجد التزام بالامتثال لمعايير الجودة الشرعية في فروع مصرف السلام محل الدراسة للتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي وفقدان ثقة العملاء.

**أهداف البحث:** تتضمن أهداف البحث

–تبيين معايير الجودة الشرعية وكيفية الامتثال لها.

–التعرف على مخاطر عدم الالتزام الشرعي في المصارف الإسلامية.

–دراسة واقع مصرف السلام من حيث الالتزام الشرعي.

–التعرف على اتجاهات العينة المبحوثة لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة إحصائيا.

–تقديم توصيات تخدم القطاع المصرفي الإسلامي، ويمكن تعميمها حتى على النوافذ الإسلامية.

**منهجية البحث:** قصد الإحاطة والإلمام بأهم أبعاد ومضامين الورقة البحثية، وبُغية الإجابة عن التساؤلات المطروحة، أُعتُمد على **المنهج الوصفي** باعتباره الأنسب لدراسة هذا الموضوع، ونتحرى من استعماله تكوين قاعدة معطيات رصينة، من خلال قدرته على التشخيص الدقيق والتوصيف المعمق للحقائق، والبيانات التي تمّ تجميعها، ومنه تحليلها وشرحها بموضوعية، وكذلك **منهج دراسة الحالة** من خلال دراسة حالة فروع مصرف السلام بشرق البلاد، والمنهج الإحصائي من خلال استعمال برنامج SPSS19 .

**تقسيم البحث:** نستعرض في هذه الورقة البحثية أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث نستهلها بالتأصيل النظري للجودة الشرعية في العنصر الأول، بعدها في العنصر الثاني نتعرف على مخاطر عدم الالتزام الشرعي، وفي العنصر الثالث نتطرق لدراسة حالة مصرف السلام.

**أولا. التأصيل النظري للجودة الشرعية:**

**1.إطار عام للجودة الشرعية:** نعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالجودة الشرعية

**سياسة الجودة الشرعية:** المقصود بسياسة الجودة الشرعية بإطلاق أمرين: فمن حيث كونها شرعية يقصد بها: مطابقة الأداء لمقتضى الفتوى المعتبرة. ومن حيث الجودة يقصد بها: دوام إتقان

العمل بالفتوى المعتبرة بصفة متواصلة. ومن حيث السياسة يقصد بها: اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان دوام الإتقان للعمل المطابق لمقتضى الفتوى. وبناءً على ما تقدم يكون تعريف سياسة الجودة الشرعية هو: "تدبير أمر دوام مطابقة العمل بالفتوى المعتبرة لمقتضى الفتوى بإتقان". (**سعود، 1432 هـ**).

**جودة التصنيف الشرعي:** تعد نظام تقييم شفافا يعتمد بشكل رئيسي على عناصر الموضوعية وعدم التحيز والاستقلالية. جودة التصنيف الشرعي تهدف إلى إبداء رأي شرعي حول المنتجات المالية الإسلامية أو التعليق على هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أو تصحيح ما تقدمه من فتاوى (**شنيني و علماوي، 2011**)

إنّ **الإيزو الشرعي** (أو الجودة الشرعية) يمكن تعريفها أنها تقييم للإجراءات والمسارات التي اعتمدتها المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير واعتماد وتطبيق منتجاتها. وهي ليس كما قد يُتصور من أنها تقييم للفتاوى الصادرة من الهيئات الشرعية أو أنها تقييم لمدى شرعية المنتجات المطروحة في السوق الإسلامية، بل تهدف الجودة الشرعية إلى معرفة مدى وجود الضوابط الرقابية الشرعية ومقدار التزام الإدارة التنفيذية بها وبالسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية، أو السلطات التشريعية الأخرى مثل بعض المصارف المركزية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI) في معايير الضبط لديها (**شنيني و علماوي، 2011**).

## 2. تقييم الجودة الشرعية: (الناصر، 2008)

فيما يتعلق بالمؤسسة المالية الإسلامية فإن من أهم عوامل قياس الجودة الشرعية في هذه المؤسسة هو أن ينص عقدها التأسيسي ونظامها الأساسي على أنها تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها، وبذلك فإن جميع أنظمة المؤسسة ولوائحها وسياساتها وإجراءاتها يجب أن تصاغ وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأي مخالفة في هذا الجانب يُعد قصورا في الجودة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية. أمّا ما يختص بجودة المنتج الإسلامي سواء أكان مقدما من قبل مؤسسة مالية إسلامية أم تقليدية فيتم قياس جودته بالنظر إلى عدة عوامل وهي: استقلالية الهيئة الشرعية، إلزامية قرارات الهيئة الشرعية، عضوية الهيئة الشرعية، الفتوى، الرقابة الشرعية الداخلية، السياسات والإجراءات، التسجيل المحاسبي.

**3. منهج تصنيف الجودة الشرعية:** لإعطاء فكرة عامة عن مدى احترام المؤسسات المالية قواعد ومبادئ الشريعة، تعتمد الطريقة المتبعة على مراجعة العناصر التالية :(مُحَّد ح 2017)

–تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية لدى الوكالة بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات والأنظمة، للتحقق من مدى تطابقها ومراعاتها لمبادئ الشريعة، وتنطوي الدراسة على مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة الأنظمة والمنتجات التي تقدمها المؤسسة، مع دراسة الفتوى التي تعلن بمطابقة المنتجات والأنظمة لمبادئ الشريعة.

– تنتقل لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة لدراسة بعض الاتفاقيات الموقعة، لضمان درجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في هذه المستندات، ويشكل ذلك أساسا للفتوى، كما تقوم أيضا بدراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتأكد من موافقته لأحكام الشريعة، والتعامل مع حالات عدم الالتزام.

– بالنسبة لحالة وجود فرع إسلامي، أو نافذة إسلامية، تقوم لجنة التصنيف الشرعي التابعة للوكالة بدراسة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال، وذلك من خلال الفصل الكامل للأموال وأنشطة التمويل، وهو من الأمور المرغوبة فيها.

–يتم تقييم الإفصاح عن المعلومات للعملاء والمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة، وطريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها، ونوع الأنشطة التي يتم القيام بها، ويكون لذلك تأثير على تصنيف الجودة الشرعية.

–كما تدرس لجنة تصنيف الجودة الشرعية ما إذا كانت المؤسسة قد تبنت لائحة المبادئ لديها، وأن نصوصها مفهومة من قبل المسؤولين التنفيذيين في المؤسسة، وما هو النظام المعمول به من أجل ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

–تدرس لجنة التصنيف السياسات والممارسات المحاسبية، وأسلوب عرض البيانات المالية لتقييم مدى تقيدها بالمعايير الشرعية لهيئة ما معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية، أو المعايير الأخرى مثل المعايير الدولية لإصدار التقارير المالية، طالما لا يوجد تعارض بينها وبين قواعد وأحكام الشريعة.
–كما تقوم لجنة تصنيف الجودة الشرعية التابعة للوكالة بدراسة مدى كفاءة الإدارة والنظم والإجراءات التي تتبعها في استخدام الأموال والسياسات والممارسات لتأمين سلامة الأموال، وذلك من خلال فحص إجراءات الضمان وطرق تقييم المخاطر المتبعة من قبل إدارة المؤسسة.

**4. وظيفة الامتثال الشرعي:** تعرف وظيفة الامتثال الشرعي بأنّها وظيفة إدارية مستقلة، وجزء من مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تشمل هيئة الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية المركزية. **(الزيدانيين، الفقهاء، و غيث، 2020)**

يوصي مجلس الخدمات المالية الإسلامية إدارات البنوك الإسلامية بتخصيص وحدة تنظيمية لمتابعة الالتزام الشرعي يكون من مهامها الرقابة السابقة على أعمال المصرف، والتأكد من عدم مخالفتها لقرارات هيئة الفتوى الشرعية وتعليمات السلطات الإشرافية والرقابية، وتكون معينا للإدارة التنفيذية في المصرف لتدارك الانحرافات الشرعية قبل وقوعها، وتقديم الاقتراحات المناسبة للتحوط من وقوعها في المستقبل. كما يوصي بأن يتضمن التقرير السنوي للبنك الإسلامي تقريرا عن نشاط الالتزام الشرعي يؤكد فيه للمساهمين التزام المؤسسة بقرارات هيئة الفتوى الشرعية الداخلية والمركزية، إن وجدت. **(حتاحت، 2022)**

إن التزام المصرف بالأحكام الشرعية، وأخذه في سائر عقوده واتفاقياته وسياساته الضوابط الشرعية التي تبنتها هيئة الفتوى، أخذا من صحيح اجتهادات المعاصرين، وقرارات المجامع الفقهية، يجعل الالتزام منوطا واقعيا بما يصدر عن هيئة الرقابة، فتكون النتيجة هي إلزامية فتاواها، فلا تكفي إعلاميتها، أو كونها ذات طبيعة استشارية. **(جدي، 2020)**

ينص المعيار الثالث لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على وجوب الالتزام التام بالفتاوى/القرارات الشرعية التي تصدرها الهيئة الشرعية، وعلى هذا الأساس يجب إسناد مهمة المراجعة الداخلية إلى شخص مدرب جيدا على مراجعة/تدقيق الالتزام الشرعي لكي يكون له إلمام كاف بالإجراءات. بينما تكون وحدة/ قسم متابعة الالتزام الشرعي لكي يكون له إلمام كاف بالإجراءات. **(مجلس، ديسمبر 2009)** يتولى هذا القسم مهمة مراجعة ومتابعة وتقييم جميع السياسات والإجراءات والقرارات الصادرة عن الإدارة العليا حول أنشطة المصرف المختلفة، وبيان مدى انسجامها وتوافقها مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، وأهمها قوانين وتعليمات المصرف المركزي وقانون الشركات. ويهتم هذا القسم بالتأكد من الامتثال لقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة من الجهات ذات العلاقة، وتجنب الوقوع في الأخطاء والمخالفات بالتعاون والتنسيق مع فروع المصرف كافة والأقسام ذات العلاقة، وإقامة دورات تثقيفية وتدريبية لهذا الغرض. وكذلك وضع الأسس المنظمة والآليات التنفيذية اللازمة لمراقبة أعمال ونشاطات المصرف ولكافة وحداته التنظيمية لحماية

المصرف من مخاطر عدم الامتثال، وذلك من خلال التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية وإجراءاته التنفيذية لجميع متطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن المصرف المركزي والجهات المحلية والدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي (**ناسك، 2022**).

**ثانيا. مخاطر عدم الالتزام الشرعي**

ترجع مخاطر عدم الالتزام الشرعي لعدم الامتثال للضوابط الشرعية، الأمر الذي ينتج عنه تشويه السمعة وفقدان ثقة الزبائن.

**1. ماهية مخاطر عدم الالتزام الشرعي:** إن الخطر بصفة عامة هو عدم اليقين الذي يكتنف الأحداث المستقبلية (**حمود و أحمد علي، 2017**)، ويشير مفهوم المخاطر الشرعية إلى قيام العاملين في المصرف الإسلامي بارتكاب مخالفات شرعية تجعل من المعاملات أو العقود غير مطابقة لقواعد الشريعة الإسلامية، وتؤدي لاحقا إلى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات الشرعية. (**عبلة و فرج ، 2018**)، ويعني تحقيق السلامة الشرعية بأن لا تكون هناك مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ليس فقط على مستوى تجنب الربا والسلع والخدمات المحرمة، بل وعلى مستوى الأولويات الإسلامية والالتزامات بالسلوك الإسلامي بشكل عام أيضا (**منير، 2018**). ومخاطر عدم الالتزام الشرعي تنشأ من عدم الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم الالتزام بالمعايير الدولية، وأيضا عدم الالتزام بتوجيهات الجهات الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية)، وقد يتعرض المصرف الإسلامي إلى العقوبات، سواء في شكل جزاءات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين لارتكاب مخالفات، وأغلب هذه المخالفات تكون على شكل عقوبات من الجهة الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية) (**قنطقجي، 2010**)، وبالطبع فإن تلك العقوبات، أيا كان نوعها لها مخاطرها، إذ قد تكون هذه العقوبات بحق المصرف معلومة في الأوساط المصرفية بأنه مصرف غير ملتزم بأنظمة ولوائح الجهة الرقابية والإشرافية، وقد تتسرب تلك المعلومات إلى قطاع كبير من المودعين والجمهور، فتؤثر سلبا على قدرة المصرف في استقطاب موارد مالية جديدة، باعتباره مصرفا مخالفا للقوانين والأنظمة. (**مُحَمَّد ف.، 2001**).

وتصنف مخاطر عدم الالتزام الشرعي إلى (**حمد، 2015**): تصنف بناء على الأثر الشرعي للمخالفة إلى: مخاطر ذات تأثير شرعي كبير على ربح/أجرة المعاملة وعلى السمعة الشرعية للمؤسسة

المالية الإسلامية، على وجه لا يمكن معه تصحيح المخالفة (وبذلك يكون ربح/أجرة المعاملة غير مشروع للمؤسسة ويجب صرفه في الخيرات) أو لا يمكن تدارك الأضرار التي حدثت للسمعة الشرعية للمصرف، ومخاطر ذات تأثير شرعي متوسط على ربح المعاملة أو السمعة الشرعية للمؤسسة، على وجه يمكن معه تصحيح المخالفة أو تدارك الأضرار. ومخاطر ذات تأثير شرعي منخفض على ربح المعاملة أو السمعة الشرعية للمصرف.

وتتمثل أهمية إدارة مخاطر عدم الالتزام الشرعي في مساعدة كل من إدارة الالتزام الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي في فحص عدم الالتزام الشرعي، كذلك تقليل مخاطر حدوث عدم الالتزام الشرعي، وتخفيض المبالغ المجنبة وتعظيم ربحية المصارف والبنوك التي تقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة، كذلك تقديم المساعدة للجنة الشرعية في تقريرها السنوي عن مدى الالتزام، وتبني الجهات الرقابية وواضعي المعايير لأفضل الممارسات، للوصول إلى مستوى أعلى من النظام والشفافية في المصرفية الإسلامية (**الأكاديمية، 2022**)

الهدف من أدوات وآليات إدارة المخاطر هو: (Muhammad، 2016) تقليل المخاطر الكامنة إلى مستويات يمكن تحملها، بحيث تلبي المخاطر المتبقية الرغبة في المخاطرة لدى أصحاب المصلحة الذين يشجعون ذلك، عليهم الاستثمار في الأنشطة التي تعزز النمو وتخلق الثروة (Ahmed، 2009). وبذلك المخاطر يمكن تجنبها إذا تم تحديدها أو نقلها أو إدارتها.

وتتمثل إجراءات إدارة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة في (**العراقي، 2018**): يجب على قسم إدارة المخاطر توثيق فتاوى هيئة الرقابة الشرعية وقراراتها، وفحص عينات من عقود التمويل لاكتشاف مخاطر عدم الالتزام بالشريعة، كما يجب على قسم إدارة المخاطر تحديد مستويات الالتزام بأحكام الشريعة، والتنسيق مع قسم التدقيق الشرعي لتحديد المعالجات التي من شأنها رفع مستوى الالتزام، ويتم ذلك فصليا، يجب على مدير قسم إدارة المخاطر إخطار رئيس هيئة الرقابة الشرعية بأي خرق يؤدي إلى مخالفة أحكام الشريعة الغراء، ويجب أن يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم أي منتج جديد بعد إقراره من قبل هيئة الرقابة الشرعية، قبل شروع الإدارة التنفيذية بطرحه إلى الزبائن، لفحص مخاطر عدم الالتزام بالشريعة التي يمكن أن تنشأ عنه، كما يجب أن يقوم قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية في فحص الدخل الناشئ عن عدم الالتزام بالشريعة وتقديم تقرير تفصيلي به، يتضمن المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء هذا الدخل، من أجل تقويضها يجب على قسم إدارة المخاطر إعداد جدول بمخاطر مخالفة الشريعة وقرارات هيئة الرقابة الشرعية ولكل أداة على حدة،

والمساهمة في اطلاع كافة الموظفين عليها، لرفع مستوى الوعي بأحكام البيوع والتعاملات الإسلامية. أيضا يجب على قسم إدارة المخاطر وبالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية، إعداد مدونة سلوك لموظفي المصرف والمرتبطين به من أصحاب الحسابات والمستثمرين، تتضمن شرح مخاطر عدم الالتزام بالشريعة، لتحقيق شمول مالي إسلامي . ويجب على قسم إدارة المخاطر التركيز على مخاطر العمليات المصرفية التي تنشأ عن عمليات مصرفية أساسية أو أولية، والتي تقترب في طبيعتها من عمليات الصيرفة التجارية المخالفة للشريعة، كما يجب على قسم إدارة المخاطر الأخذ بنظر الاعتبار مخاطر عدم الالتزام بالشريعة في عمل الشركات التابعة للمصرف، وعدها أحد مجالات نشوء مخاطر عدم الالتزام بالشريعة.

## 2.مخاطر سمعة الالتزام بالشريعة الإسلامية (مؤنس، 2016):

يمكن فهم مخاطر سمعة الالتزام بأحكام الشريعة التي تهدد استمرارية أي مؤسسة مالية إسلامية بتفهم طبيعة عملاء هذه المؤسسات المالية؛ فإن المتعاملين مع المصرفية الإسلامية يعيرون اهتماما شديدا بالقيم الإسلامية (**طارق و حبيب، 2003**) هذا الاهتمام اللامنحصر في جهة رقابية بعينها، بشكل يمكن التعرف على ملاحظاتها، وتلبية متطلباتها؛ وإنما بتلك العين المجتمعية، والأذن الجماعية من عملاء المصرف الإسلامي وغيرهم، والذين يمثل كل واحد منهم جهة رقابية مستقلة، قد تصدر قرارات غير قابلة للنقض؛ قرارات تشكل في أثرها ما عرفه الماليون بالمخاطرة .وفي الوقت الذي تشكل فيه مخاطر السمعة أحد مصادر التهديد بوقوع الخسارة لأي مصرف، وهي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف، مما قد يؤدي إلى خسائر في مصادر التمويل أو تحول المتعاملين إلى مصارف منافسة، فإن المصارف الإسلامية تختص بعنصر إضافي ورئيسي في إمكانية تحمل أضرار مالية ناتجة عن تهديدات في مدى التزامها بالشريعة الإسلامية ـ رغم كون هيئاتها الرقابية تحفل في عضويتها من الأساتذة من يحمل لهم ولعلمهم كل الاحترام ـ إلا أن ذلك يمكن أن يكون ناشئا عن : فقدان شرائح كبيرة من المتعاملين مع المصرفية الإسلامية للثقة بالرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي في ظل تكريسها لسلامة أعمال المصرف دوما وعدم تسجيل تدخلات جوهرية في الأعمال المصرفية لدى بعض الهيئات الرقابية متمثلا باقتصار عمل هذه الهيئات على حضور الاجتماعات؛ وعدم وجود أنظمة عمل واضحة تتيح لأعضائها إجراء التفتيش والفحص العشوائي لأعمال المصرف؛ قلة عدد الفقهاء المتخصصين في المصرفية الإسلامية قياسا بتنامي أعداد المؤسسات المالية الإسلامية وحجمها بشكل سريع؛ وعدم وجود هيئات التكوين المناسبة في الجامعات لتخريج المؤهلين للقيام

بهذه المهمة، مع ملاحظة انغلاق هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم على مجموعة محددة، حتى يمكن وصف ذلك بالنادي المغلق العضوية؛ الشك في قدرة المراقبين الشرعيين على الإحاطة الكافية بالتطور السريع في المعاملات، وعدم مواكبتها بالفتوى والحكم الشرعي، لاسيما مع تراكم الأعباء على أعضاء هيئات الرقابة في ظل اضطرار عدد كبير منهم للسفر المتواصل لحضور جلسات الهيئات المختلفة دون أن يتبقى لهم وقت كاف للفحص والاجتهاد، علاوة على كون كثير منهم من ذوي المناصب الحكومية العليا التي تزيد أعباءهم، مما يجعل الأمر إبداء لوجهات نظر في كثير ما يقدم من الحالات، واعتماد الأعضاء؛ الشك في عدم الاستجابة لقرارات الهيئة من قبل الإدارة؛ ضغوط الإدارة على الهيئة الشرعية لإجازة بعض التصرفات؛ ضعف اختصاص هيئة الرقابة؛ غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية؛ عدم قدرة بعض أعضاء هيئات الرقابة التعامل مع كافة متغيرات الحالة المصرفية؛ فإن هيئات الرقابة والتي مهمتها أن تراقب بقدر ما مدى التزام المؤسسة بهذه المعايير؛ نقول بقدر ما تضم من يتقن المهارات المهنية، لأن الهيئة الشرعية نادرا التي يتقنها المراجعون لكشف المخالفات.

**3.2.مخاطر فقدان الثقة:** من مظاهر فقدان الثقة في الجهاز المصرفي، والتي جاءت في المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات عدا المؤسسات التأمينية، والتي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بأن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتعرض إلى مخاطر السمعة وفقدان الثقة، والتي تنشأ عن إخفاقها في ضبط الإدارة الداخلية، واستراتيجيات أعمالها والإجراءات ذات العلاقة. ويمكن أن تؤدي الدعاية السلبية حول كيفية ممارسة تلك المؤسسات لأعمالها على الأخص فيما يتعلق بعدم مطابقة منتجاتها وخدماتها للشريعة، إلى التأثير على مركزها في السوق وأرباحها وسيولتها. **(مختار، 2015)**

مخاطر فقدان الثقة، والتي تنشأ من الشك في شرعية المعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشرعية الإسلامية التي تجريها المؤسسة المالية، ومن ثم فقدان الثقة في هذه المؤسسة المالية.

ينشأ هذا الشك لدى العملاء لأسباب منها: اعتقادهم عدم استقلالية الهيئة الشرعية، أو وجود مصالح لأحد أعضاء الهيئة الشرعية مع المؤسسة المالية، أو تبني أعضاء الهيئة الشرعية لرأي شرعي قد قوي فيه الخلاف أو مخالف للقرارات الصادرة عن المجامع الفقهية، أو عدم وجود رقابة شرعية داخلية قوية أيضا، عدم التزام المصرف بالإجراءات والخطوات الشرعية عند تنفيذ العمليات الإسلامية أو مخالفة السلوك العام للمصرف والعاملين به للشريعة الإسلامية والثقافة المحلية، كما أن التغطية

الإعلامية التي تحظى بها الصيرفة الإسلامية هذه الأيام لها دور في توسيع دائرة هذه الشكوك، حيث أصبح العملاء أكثر وعياً وإدراكاً لمفاهيم الصيرفة الإسلامية وكيفية تطبيقها والخلافات الفقهية الواردة فيها. إن المؤسسة المالية التي تفقد ثقة عملائها بشرعية معاملاتها يصعب عليها استعادة هذه الثقة، ولتغطية هذا العنصر من عناصر المخاطرة يجب على المؤسسة المالية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها إيجاد هذه الثقة والمحافظة عليها وهي (**مختار، 2015**):

– ضمان استقلالية الهيئة الشرعية عن المؤسسة، بحيث يتم ترشيح أعضائها من قبل الجمعية العمومية للمؤسسة المالية. ومن هذا الباب فإنه لا يجوز أن يكون عضو الهيئة الشرعية موظفا في المؤسسة المالية لضمان عدم تعارض المصالح، مع ثقتنا التامة في ديانة أصحاب الفضيلة وقواهم. ويحقق الاستقلالية التامة وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية تابعة للبنك المركزي. إن المؤسسة المالية التي تفقد ثقة عملائها بشرعية معاملاتها يصعب عليها استعادة هذه الثقة. عدم تبني الهيئة الشرعية للمؤسسة المالية المسائل التي قوي فيها الخلاف أو مخالفة الفتاوى الصادرة عن اجتهاد جماعي كالمجامع الفقهية ما أمكن ذلك، وجود قسم للرقابة الشرعية داخل المؤسسة لفحص وتدقيق معاملات المؤسسة يكون مرتبطاً بالهيئة الشرعية. وجود سياسات وإجراءات لكل منتج إسلامي توضح الإجراءات التي يمر بها المنتج والسياسات المحددة له المقرة من قبل قسم الرقابة الشرعية في المؤسسة، وكيفية المراجعة والمطابقة لهذه الإجراءات والسياسات، وقد نص على ذلك في المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وضع لائحة للسلوك العام للمصرف فيما يخص المنتجات الإسلامية والعاملين بها، يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلا يجوز مثلا أن تقوم المؤسسة المالية بإخراج النساء المتبرجات في الدعاية لمنتج إسلامي، وإن كانت مؤسسة مالية إسلامية بالكامل أو فروعا إسلامية لمؤسسة تقليدية فلا يجوز أن يكون في مظهرها العام أو سلوكها ما يخالف الشريعة الإسلامية.

**ثالثا: دراسة حالة مصرف السلام**

يتم في هذا المحور القيام بدراسة ميدانية إحصائية في فروع مصرف السلام شرق الجزائر.

**1.الهيئة الشرعية لمصرف السلام**

تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام –الجزائر من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم

باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف. والجدول التالي يوضح أسماء أعضاء هيئة الفتوى لمصرف السلام.

**الجدول (1): أعضاء الهيئة والفتوى المقدمة**

| الاسم | المنصب | الفتاوى المقدمة |
|---|---|---|
| عز الدين بن زغيبة | رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية | لقد تم إصدار فتاوى حول: البيوع، الإجارة، السلم، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، التأمين، فتاوى شراء أصول من المتعامل وتوكيله ببيعها، فتاوى العملات. |
| مُحَّد عبد الحكيم مُحَّد زعير | أمين سر هيئة الفتوى | |
| العياشي صادق فداد | نائب رئيس هيئة الفتوى | |
| أبو بكر لخضر لشهب | عضو هيئة الفتوى | |

**المصدر**: (السلام، 2022)

**2.مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:** يشمل مجتمع الدراسة العاملين في الإدارة العليا والوسطى في بنك السلام شرق البلاد، ونظرا لتعذر إجراء الحصر الشامل لجميع أفراد المجتمع، تم اختيار عينة عشوائية طبقية من موظفي الإدارة العليا والإدارة الوسطى لبنك السلام، حيث تم توزيع استبانة توزيعا مباشرا لعمال فرع بنك السلام عنابة والبالغ عددهم 17 عاملا من ذوي الاختصاص، كما أنه تم توزيع الاستبانات إلكترونيا عبر الإيميل لفروع بنك السلام في قسنطينة، وفرع رتاج مول، وكذلك فرع سطيف وباتنة، مؤكدين بذلك على أن تكون الفئة المعنية من الإدارة العليا والوسطى، كونهم الأقدر على فهم الدراسة ومتغيراتها، والذين يعتبرون أكثر إلماما ودراية كافية بالموضوع، حيث تم تجميع 45 استبانة تمت الإجابة عليها، ولكن تم قبول 40 استبانة فقط، كون 5 منها غير كاملة.

**1.2المعالجة الإحصائية للإجابات:** بعد أن قُمنا بتوزيع الاستبانات على أفراد المجتمع المدروس واسترجاعها، حصلنا على البيانات المطلوبة، والتي قمنا بتبويبها مع ما يتماشى ومتطلبات التحليل، وذلك من خلال وصف خصائص العينة وعرض النتائج الخاصة بكل محور من محاور الدراسة.

**2.2 ثبات صدق أداة القياس:** في هذا الإطار تمّ استخدام معامل الثبات **ألفا كرونباخ** للاتساق الداخلي، والذي بلغ لمجموع الأسئلة **0.932** وهي قيمة عالية تفوق الحد الأدنى المطلوب 60% تبرر استخدام الأداة في الدراسة، والجدول الآتي يلخص قيمة هذا المعامل.

**الجدول (2): اختبار معامل ألفا كرونباخ**

| ألفا كرونباخ | عدد المفردات |
|---|---|
| 0.932 | 31 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS**

وبالرجوع لمعامل **الصدق** فهو يبرز أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويحسب عن طريق حساب جذر التربيعي لمعامل الثبات، ويعرف **بصدق المحك**. صدق المحك =$\sqrt{0.932}$ = **0.965** وهذه النتيجة مرتفعة تدل على أنّ المقياس جيد للدراسة

كما نأتي لتوضيح النسب المئوية والتكرارات لتبيين الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة كما في الجدول

**الجدول (3): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة**

| المتغير | مستوى المتغير | التكرار | النسبة المئوية % | النسبة المئوية % المجمعة |
|---|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 30 سنة | 5 | %12,5 | %12,5 |
| | من 30 الى 40 سنة | 20 | %50,0 | %62,5 |
| | من 41 الى 50 سنة | 10 | %25,0 | %87, |
| | أكثر من 50 سنة | 5 | %12,5 | %100,0 |
| | المجموع | 40 | %100 | - |
| الجنس | ذكر | 20 | %50 | %50 |
| | أنثى | 20 | %50 | %100 |
| | المجموع | 40 | %100 | - |
| المؤهل العلمي | دبلوم مهني | 10 | %25,0 | %25,0 |
| | ليسانس | 20 | %50,0 | %75,0 |
| | ماجستير(ماستر) | 10 | %25,0 | %100,0 |
| | دكتوراه | 0 | 0 | - |
| | المجموع | 40 | %100 | - |
| ا أقدمية | أقل من 05سنوات | 20 | %50,0 | %50,0 |
| | من 05 إلى 10سنوات | 5 | %12,5 | %62.5 |
| | من 11 إلى 15 سنة | 5 | %12,5 | %75,0 |
| | أكثر من 15سنة | 10 | %25,0 | %100,0 |
| | المجموع | 40 | 100,0 | - |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS**

يشير الجدول 3 لنتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة، إذ يتضح أنّ أغلبية المستجوبين أعمارهم تتراوح ما بين 30 إلى 40 سنة، ما يُمثل نسبة 50%، وتلي هذه الفئة فئة العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 41 إلى 50سنة بنسبة 25 % وهي أيضا فئة شباب، مما يدل على أنه يمكن للمصرف الاعتماد عليهم، إذ يمكن توليهم مناصب أكثر استراتيجية واتخاذ قرارات مهمة للمصرف، والنسبة الباقية بالتساوي بين الفئة الأولى والأخيرة بنسبة 12.5 %. كما نجد في معطيات الجدول حسب الجنس أنّ نسبة الإناث والذكور تقدر بنفس النسبة 50% للجنسين، وهذا يعني أن سياسة التوظيف في المصرف متوازنة ولا تميز الجنس في التوظيف، كما أنّ طبيعة العمل في المصرف الإسلامي

لا تحتاج إلى جهد أو مشقة تخلق تفضيل الرجال عن النساء مثل مؤسسات أخرى. نلاحظ كذلك من نتائج الجدول أنّ معظم الذين قاموا بتعبئة الاستبانة هم من حملة شهادة الليسانس بنسبة 50%، حيث إن البعض منهم مازال يدرس لإكمال شهادة الماستر في تخصصات مفيدة للبنك كالمالية والصيرفة الإسلامية، والمحاسبة والتدقيق والقانون. تليها نسبة 25 % لكل من حاملي دبلوم مهني وماستر/ماجستير، في حين أنه لا يوجد أي من المستجوبين متحصل على شهادة الدكتوراه، ولكن البعض منهم لديه طموح لمتابعة دراسته والبحث أكثر في مجالات تفيد المصرف لشعورهم بوجود نقص في التأطير في مجال عملهم، أما بالنسبة لخبرة العاملين والأقدمية في العمل فنجد حسب إجابات المستجوبين أن أكبر نسبة في الأقدمية أقل من 5 سنوات، وهذا راجع لحداثة إنشاء مصرف السلام في عنابة. كذلك يعود السبب لفئة الشباب حديثي التوظيف، أما النسبة الثانية المقدرة بـ 25% أكثر خبرة، وهم العمال الذين اشتغلوا سابقا في البنوك التقليدية، ومنهم من اشتغل في بنك البركة سابقا. ننتقل لتوضيح المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة بناءً على إجابات المبحوثين:

**الجدول (4): المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة**

| المحاور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعيار | الاتجاه |
|---|---|---|---|
| **الفتوى** | 4,6000 | 0,41756 | **أتفق بشدة** |
| **الهيئة الشرعية والرقابة والتدقيق** | 4,4250 | 0,42290 | **أتفق بشدة** |
| **الأداء والعمل المصرفي** | 4,1250 | 0,46340 | **أتفق** |
| **الامتثال** | 4,1563 | 0,60629 | **أتفق** |
| **خطر عدم الالتزام الشرعي** | 4,2000 | 0,33589 | **أتفق بشدة** |
| **مخاطر السمعة** | 4,0000 | 0,50637 | **أتفق** |
| **خطر فقدان الثقة** | 4,0500 | 0,50383 | **أتفق** |
| **معايير الجودة الشرعية** | 4,3266 | 0,40304 | **أتفق** |
| **التحوط من المخاطر** | 4,0833 | 0,38748 | **أتفق** |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS**

يتضح من الجدول 4 أنّ معظم إجابات أفراد عينة الدراسة في اتفاق على معايير الجودة الشرعية، ما يبرز قوة تبني لدى أفراد عينة الدراسة اتجاه المتغير المستقل، وهذا بدلالة متوسط حسابي 4.3266 وانحراف معياري قدره 0.400304، حيث كان هناك اتفاق بشدة في آرائهم على أنّ المصرف يعمل على الامتثال لمعايير الجودة الشرعية، إذ إن الامتثال حسبهم يكون في الفتوى وفي الهيئة الشرعية والرقابة والتدقيق بمتوسطات حسابية قدرت بـ 4.6000 و 4.4250 على التوالي وبانحراف معياري قدر بـ 0.41756و 0.42290 على التوالي، كما أجمع المبحوثون باتجاه موافق

على الأداء والعمل المصرفي والامتثال بمتوسطات حسابية: 4.1250 و 4.1563 على التوالي، وبانحراف معياري قدر بـ 0.46340 و 0.60629 على التوالي.

كما تُبين نتائج الجدول أنّ أفراد عينة الدراسة على إدراك بأهمية التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي بمتوسط حسابي قدر بـ4,0833 وانحراف معياري قدر بـ 38740, وكان الاتجاه العام باتفاق على أهمية التحوط في المصرف لأنه عكس ذلك ينعكس بالسلب على المصرف وعلى العاملين. حيث نلاحظ أنّ هذا الاتفاق تمثل بشدة من خطر عدم الالتزام الشرعي، وينعكس بدلالة متوسط حسابي قدره 4,2000 وانحراف معياري 0.33589 وهذا بالنسبة لخطر عدم الالتزام الشرعي. كما يوضح الجدول أنّ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة تراوحت ما بين (4.000 و4.0500) على التوالي وبانحراف معياري قدره (0.50383-0.40304) على التوالي باتجاه متفق بالنسبة للمخاطر الناتجة عن عدم الالتزام الشرعي. من خلال الزيارة الميدانية لمصرف السلام علمنا بوجود هيئة افتاء رسمية للبنك، والتي سبق أن بيّنا أعضاءها، وقراراتها ملزمة للمصرف، الأمر الذي يخلق ضرورة للامتثال، حيث يتجنب المصرف التعامل بأي صيغة أو أداة لم ترد في شأنها فتوى واضحة، كما بينت لنا إجابات العينة المستجوبة على عبارات الاستبانة أن الهيئة الشرعية تؤدي دورا رقابيا للتأكد من مدى الامتثال الشرعي للبنك، وتقديم التوجيهات لمطابقة فحوى الفتوى والالتزام بالضوابط الشرعية. حيث تعتبر قراراتها أساس الالتزام الشرعي، كما لمسنا من إجابات المبحوثين أنه توجد حيطة وحذر في المصرف لتجنب الوقوع في مخاطر عدم الالتزام الشرعي، وهناك مخصصات مالية لذلك، وهو ما جاء في قرارات بال 3 والتي لم يشرع المصرف في اتباعها رسميا بعد، إلا أنه وفي صيغ عمله وجدنا التزامهم بذلك.

وإذا ما تحدثنا عن العمل والأداء والتي تُعد من معايير الجودة الشرعية نجد أنه يتم تدريب العاملين وتوعيتهم بقرارات الفتوى الشرعية وإجراءات التطبيق، كما هو موجود في العقد التأسيسي لمصرف السلام، كما وجدنا من خلال إجابات العينة في الاستبانات الكتابية والإلكترونية إجماعا من المستجوبين على قيام المصرف بتطهير واستبعاد أرباح العقود الباطلة لالتزامه بما نص عليه العقد التأسيسي وتوزيعها في سبل الخير، كما وضح تقرير الهيئة الشرعية لمصرف السلام. كما كشفت نتائج الدراسة عن سعي فروع مصرف السلام على المحافظة على سلامة التطبيقات وممارسة الأداء الصحيح لمقتضى الفتوى، وهذا نظرا لوجود هيئة (وظيفة) في المصرف (ماعدا فرع رتاج مول) مهمتها الحرص على الضبط الشرعي للمصرف وتحقيق الامتثال لأن دورها وقائي، ورغم وجود هذه الهيئة إلا أن

المصرف يعمل دوما على تقييم المخاطر وتركيزه على نظام معلومات فعّال للكشف عن مخاطر عدم الالتزام الشرعي، هذه الأخيرة تعرض المصرف والعمال للعقوبات والجزاءات والغرامات جراء الوقوع فيها، لأنها منصوص عليها في عقد المصرف، وكذلك آثارها وخيمة على سمعة المصرف وعلى ثقة الزبائن فيه. ولكن بمجرد احتواء المصرف على نماذج عقود منضبطة شرعيا تساعد الهيئة الشرعية من تقديم تقرير إيجابي عن التزام المصرف، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على سمعته. بينت إجابات المبحوثين على عبارات الاستبانة أن وجود بيان واضح للصلاحيات والمهام في المصرف يعد كآلية كافية للالتزام الشرعي للعاملين. إن مخاطر السمعة في أي بنك إسلامي لها علاقة وطيدة بمستوى الثقة التي يضعها العملاء فيه، والتي تنبع من الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في مختلف تعاملاته، ومن هذا المنطلق يعتمد المصرف على هيئة الرقابة الشرعية التي تضم ثلة من العلماء والفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات المالية والمصرفية، ممن يحرصون على وضع الضوابط والمعايير الشرعية المستقاة من الأحكام الفقهية للمذاهب المعتبرة، وبيان الحكم الشرعي في المسائل المستجدة والنوازل العارضة بالاستناد إلى الأدلة الراجحة، ولا يعقل أن يتفق ويتواطأ كل هؤلاء العلماء ممن لا يشك في علمهم وورعهم لاستحلال ما حرم الله، وتضليل المسلمين وإقحامهم في الربا.

## 3.اختبارات الدراسة

### 1.3.قياس علاقة الارتباط بين محاور المتغير المستقل والتابع

**$H_0$**:لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الامتثال لمعايير الجودة الشرعية والتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية 0.05.

**$H_1$**: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الامتثال لمعايير الجودة الشرعية والتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية 0.05

**الجدول (5): معامل الارتباط الكلي**

| | | |
|---|---|---|
| **معامل الارتباط الكلي** | | **y** |
| | **x** | **0.562** |
| | **Sig الدلالة** | **0,000** |
| | **N** | **40** |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS**

تبين معطيات الجدول 5 أنّ هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الامتثال لمعايير الجودة الشرعية والمتغير التابع التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي، إذ بلغ معامل الارتباط

بينهما 0.562 وبما أنّ Sig= 0.000 هي أصغر من $\alpha$=0.05 فعليه نرفض الفرضية العدمية $H_0$ ونقبل فرضية الوجود $H_1$ أي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الامتثال لمعايير الجودة الشرعية والتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية .0.05

## 2.3تحليل واختبار أثر الامتثال لمعايير الجودة الشرعية على التحوط من مخاطر عدم الالتزام

$H_0$: لا يوجد أثر معنوي للامتثال لمعايير الجودة الشرعية على التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية 0,05.

$H_1$: يوجد أثر معنوي للامتثال لمعايير الجودة الشرعية على التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية 0,05.

**جدول رقم6 : تقدير معلمات نموذج الانحدار البسيط**

| م / مستقل / م تابع | x | | F المحسوبة | F الجدولية (1-38) | $R^2$معامل التفسير |
|---|---|---|---|---|---|
| | constant | A | | | |
| Y | 1,745 | 0,540 | 17,559 | 4.08 | 0,316 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS**

إنّ قيمة F المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت **17,559** وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة **4.08** بمستوى معنوية 5% وبدرجة ثقة 95%. وهذا يعني ثبوت معنوية نموذج الانحدار المقدر عند مستوى المعنوية المذكور، وبالتالي القاعدة واضحة هي رفض فرضية العدم **$H_0$** وقبول فرضية الوجود **$H_1$** بمعنى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الامتثال لمعايير الجودة الشرعية والتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي عند مستوى معنوية 0.05. ونلاحظ أنّ قيمة **$R^2$** معامل التفسير 0.316 أي أنّ المتغير المستقل قادر على تفسير قيمة 31.6 %، أمّا النسبة الباقية فتعود إلى مساهمات متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة.

**3.4.اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:** قبل التطرق إلى اختبار الانحدار المتعدد بالأسلوب الهرمي يجب اختبار الارتباط الذاتي أي وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، فوجود تلك المشكلة يؤثر على كيفية شرح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولمعرفة هل هناك مشكلة الارتباط الذاتي نلجأ لمعامل التضخم والتباين **VIf**، بحيث يجب أن تكون قيمته أقل من 10، وفترات السماح Tolérance التي يجب أن تكون أكبر من 0,1

الجدول (7): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

| | Statistiques de colinéarité | |
|---|---|---|
| | Tolérance | Vif |
| الفتوى | 0,280 | 3,566 |
| الهيئة الشرعية والرقابة والتدقيق | 0,480 | 2,082 |
| الأداء والعمل المصرفي | 0,448 | 2,231 |
| الامتثال | 0,353 | 2,831 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجاتSpss

من الجدول السابق نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين محاور المتغير المستقل.

## 4.4.اختبار الانحدار المتعدد بالأسلوب الهرمي لمحاور المتغير المستقل والمتغير التابع

يتم في هذا الاختبار إدخال المتغيرات للنموذج طبقا لترتيب محدد يعكس بالضرورة بعض الاعتبارات النظرية أو النتائج السابقة، وإذ لم يكن هناك مثل هذه الأسس أو النتائج التي يستند إليها الباحث في ترتيب دخول المتغيرات فلا يمكن الاعتماد على هذه الطريقة، وله دلالة جوهرية في زيادة تنبؤية للنموذج. باعتماد قانون الدراسة $p<0,05$ n=40*

الجدول (8): العلاقة بين محاور الامتثال لمعايير الجودة الشرعية والتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي

| | قيمة المعامل | | | |
|---|---|---|---|---|
| | نموذج 1 | نموذج2 | نموذج3 | نموذج4 |
| الفتوى | 0,441 | 0,3910 | -0,074 | 0,045 |
| الهيئة الشرعية والرقابة والتدقيق | - | ,0740 | 0,218 | 0,235 |
| الأداء والعمل المصرفي | - | - | 0,501 | 0,524 |
| الامتثال | - | - | - | 0,053 |
| Constante | 2,054 | 1,956 | 1,396 | 1,308 |
| Fالمحسوبة | 11,097 | 5,516 | 8,589 | 6,325 |
| Fالجدولية | 4.08 | 3.23 | 2.84 | 2.61 |
| الدلالة | 0.002 | 0.008 | 0.000 | 0.001 |
| R | 0,475 | 0,479 | 0,646 | 0,648 |
| $R^2$ | 0,226 | 0,230 | 0,417 | 0,420 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجاتSpss

من الجدول السابق نقوم بدراسة أثر الانحدار المتعدد من خلال الأسلوب الهرمي الذي يمنح تصورا أفضل من أي أسلوب آخر من خلال إدخال المتغيرات تدريجيا وبالتسلسل، ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم8 بالنسبة للنموذج الأول أن النموذج دال إحصائيا قيمته 0.002 أقل من مستوى

المعنوية، مما يعني وجود تأثير معنوي للفتوى على المتغير التابع، أما بالنسبة للنموذج الثاني نلاحظ أن قيمة Fالمحسوبة أكبر من Fالجدولية وقيمة الدلالة 0.008 أقل من مستوى المعنوي 0.05 وبالتالي النموذج دال إحصائيا، نلاحظ أن هناك تطورا في معامل التفسير بالنسبة للنموذجين، وهذا عند إدخال كل نموذج في كل مرة حيث $R^2$ قدر بـ 0،226 في النموذج الأول ليصبح 0،230 في النموذج الثاني وهذا ما يدل على أن المتغيرات التي تم إدراجها في هذا الاختبار لها أثر كبير على التحوط من مخاطر عدم الالتزام بالنسبة لمصرف السلام، أما النموذج الثالث فهو دال إحصائيا حيث قدر معامل التفسير بـ 0.417 أي أن المتغيرات الفرعية الثلاثة المندرجة في النموذج تفسر ما قيمته 41.7% من التغيرات في المتغير المعتمد (التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي)، أما النموذج الرابع فيشمل المتغيرات الأربعة المشكلة للمتغير المستقل، وهو دال إحصائيا أيضا، كما نجد ارتفاعا في قيمة $R^2$ بالمقارنة مع النموذج السابق حيث قدرت بـ 0.420 وبالتالي المتغيرات الأربعة تفسر ما قيمته 42% من التغيرات في التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي، كما أن هذا النموذج دال إحصائيا أيضا باعتبار Fالمحسوبة أكبر من Fالجدولية وقيمة الدلالة 0.001 أقل من مستوى المعنوي 0.05.

**الخاتمة:**

بناء على ما تقدم، يمكن إدراج أهم الاستنتاجات فيما يلي:

**الاستنتاجات:**

–بينت الدراسة وجود اتفاق من أفراد عينة الدراسة حول الامتثال لمعايير الجودة الشرعية، وهذا يعزى لقوة تبني أفراد العينة لمعايير الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية وإدراكهم لأهميتها.

–كما أوضحت الدراسة وجود اتفاق من أفراد عينة الدراسة حول متغير التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي، وهذا مفاده أنهم يملكون تصورا كافيا حول مخاطر عدم الالتزام الشرعي وما ينجر عنها من فقدان السمعة والثقة، الأمر الذي يؤدي إلى إثبات صحة الفرضية الثالثة.

–نستنتج بعد دراسة الانحدار المتعدد من الأسلوب الهرمي أن الامتثال للهيئة الشرعية والرقابة والتدقيق، وكذلك حسن الأداء والعمل المصرفي يؤدي للتحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي.

–أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقات ارتباط معنوية بين المتغيرات، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد الامتثال للفتوى وإرشادات الهيئة الشرعية وتتبع الضبط الشرعي في الأنشطة ومنتجات المصرف أدى

ذلك إلى التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي ونتج عنه الحفاظ على سمعة المصرف وكسب ثقة الزبائن جراء السمعة الجيدة، وهو ما يثبت قبول الفرضية الأولى.

-أشارت النتائج الإحصائية إلى أن الامتثال للجودة الشرعية بمعاييرها تؤثر في التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي بشكل متفاوت بالنسبة للمقاييس(ضمن عينة البحث)، ومن هنا نستنتج بأن لدى أفراد العينة ثقة مطلقة بأن الامتثال للجودة الشرعية بمعاييرها سيؤدي إلى التحوط من مخاطر عدم الالتزام الشرعي، ما يساعد في بناء ثقة الزبون والحفاظ على سمعة المصرف، وهو ما يثبت قبول الفرضية الثانية "وجود أثر ذي دلالة إحصائية".

**التوصيات:**

-تعميم التعريف بتصنيفات الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، لاسيما إجراءات تصنيف مستوى الجودة الشرعية ودرجة الالتزام.

-تفعيل دور الرقابة والتدقيق الشرعي للتأكد من الامتثال الشرعي للمصارف الإسلامية.

-تكريس مبادئ الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية لزيادة امتثالها الشرعي.

## قائمة المراجع

1. الأكاديمية. ( 2022). شهادة الالتزام والتدقيق الشرعي. (المملكة العربية السعودية، المحرر) *الأكاديمية المالية*، صفحة 128.
2. بريكي عبلة، و شعبان فرج . (2018). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*، 3-11. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/10/1/73950
3. البنك المركزي العراقي. (2018). *ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*. تم الاسترداد من https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152801785622958.pdf
4. تقرير هيئة. (2020). *تقرير مصرف السلام*. تم الاسترداد من https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf
5. الحرم أحمد مُحَّد مختار. (2015). مخاطر فقدان الثقة وأثرها في التمويل بالمصارف العاملة بالسودان 2000-2012. *دكتوراه*. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
6. حم الناصر. (2008). ضبط الجودة الشرعية في المؤسسات المالية. *الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية*(10640).
7. حمو مُحَّد. (2017). تصنيف المؤسسات المالية وفقا للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 17* ، 297-308.

8. خان طارق، و أحمد حبيب. (2003). *إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية* (المجلد الطبعة الأولى). (عثمان بابكر أحمد، المترجمون) جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

9. رابط الاستبيان. (بلا تاريخ). *يمكن الاطلاع على رابط الاستبيان* . تاريخ الاسترداد 2021، من https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLScMdXQp7EvLRyEN3PU8QAeX9JOln91zukp5EzsZmDhGcwKeMg/viewform?usp=sf_link

10. رائد نصري أبو مؤنس. (2016). مخاطر السمعة والالتزام بالشريعة في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطيات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية. *مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، 43*(1)، 219-232.

11. سالم سوادي حمود، و أحمد أحمد علي. (2017). مخاطر عدم الإلتزام وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية بحث تطبيقي في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (2016-2012). *مجلة دراسات محاسبية ومالية، 12* (40)، 184-207.

12. سامر مظهر قنطقجي. (2010). *صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية* (المجلد الطبعة الأولى). سوريا: شعاع للنشر.

13. عاصم أحمد حمد. (2015). التدقيق الشرعي المبني على المخاطر. *مؤتمر التدقيق الشرعي 5*، (صفحة 74). مملكة البحرين.

14. عبد الرحيم شنيني، و أحمد علماوي. (2011). تصنيف الجودة الشرعية للبنوك الإسلامية. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 12* ، 379-399.

15. عبد العزيز بن سطام بن عبد العزيز آل سعود. (1432 هـ). سياسة الجودة الشرعية في المصرفية الإسلامية. *مجلة العلوم الشرعية، 19* ، 235-310.

16. عبد القادر جدي. (2020). دور الرقابة والتدقيق الشرعيين في تجويد عمل المصارف الإسلامية. *مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، 5*(2)، 71-86. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/295/5/2/116243

17. فضل عبد الكريم مُحَمَّد. (2001). تعثر سداد الديوان في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية. *رسالة ماجستير*. جامعة وادي النيل كلية العلوم الإسلامية والعربية.

18. مجلس الخدمات المالية. (ديسمبر 2009). المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. *مجلس الخدمات المالية الإسلامية*، صفحة 12. تم الاسترداد من www.ifsb.org

19. مُحَمَّد هشام حتاحت. (2022). تم الاسترداد من https://alqabas.com/article/5735341-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-2--4

20. مصرف ناسك. (2022). تم الاسترداد من https://nasikbank.iq/bank-departments/

21. معمري منير. (2018). تكامل نظم المراجعة الشرعية لمواجهة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة في البنوك الإسلامية – بنك البركة الجزائري أنموذجا-. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 14* (02)، 190-204.

22. الموقع الرسمي لبنك السلام-الجزائر-. (01 نوفمبر، 2021). تم الاسترداد من https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html

23. هيام الزيدانيين، إيمان الفقهاء، ومهدي غيث. (2020). وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ودورها الرقابي في مكافحة غسل الأموال. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 16* (4).

24. الهيئة الشرعية لمصرف السلام. (2022). *مصرف السلام*. تم الاسترداد من https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-21-0.html

25. Aliyu Dahiru Muhammad .(2016) .Risk Management Practices in Islamic Banking Institutions: A Comparative Study between Nigeria and Malaysia . *Islamic Economics and Finance Research Division*.5 صفحة ، *14* ،

26. H. Ahmed .(2009) .Financial Crisis: Risks and Lessons for Islamic Finance . *ISRA International*.09 ،(1) *1* ،